مدى التزام المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة

د. أيمن محمد الشنطي
أستاذ المحاسبة المساعد
قسم المحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية
كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية
جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الأردنية الهاشمية

د. إيناس محمود سعد العبود
قسم المحاسبة
كلية الأعمال
جامعة البلقاء التطبيقية
المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة مدى التزام المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البيانات المالية المنشورة، والتعرف على ذلك من خلال التعرف على مدى إسهام المصارف الإسلامية في الأردن بأنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تمارسها، كحماية البيئة، وتنمية وإدارة الموارد البشرية، وتحسين جودة الخدمات المصرفية، وحماية حقوق العملاء، وكذلك الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي، والتعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية في الأردن بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في قوائمها المالية المنشورة. والتعرف على المعوقات التي تحول دون قيام المصارف الإسلامية في الأردن بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في قوائمها المالية المنشورة.

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على المدى الذي وصلت إليه المصارف الإسلامية في الأردن في الوفاء بالتزاماتها وواجباتها الاجتماعية تجاه البيئة من حولها، وكذلك عما إذا كان لديها رؤية واضحة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية التي تتطلب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قوائمها المالية المنشورة، وذلك في مجالات (البيئة التنافسية، والعاملين، وجودة الخدمات المقدمة)، حيث تم التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات التالية: هل تساهم المصارف الإسلامية في الأردن بأنشطة مختلفة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية؟. هل تقوم المصارف الإسلامية في الأردن بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة؟ ما المعوقات التي تحول دون قيام المصارف الإسلامية في الأردن بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة؟.

تكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن والتي يبلغ عددها (4). وتم توزيع الاستبيانات على الأفراد القائمين على الإدارة المالية، أو ممن يقومون مقام المدراء الماليين وعلى جهات التدقيق والوسطاء الماليين في تلك المصارف وعددها (40) استبيانًا، وتم قبول (36) منها صالحة للتحليل الإحصائي.

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، من أهمها معرفة المعوقات التي تحول دون قيام المصارف الإسلامية في الأردن بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في قوائمها المالية المنشورة، كما أن المصارف الإسلامية في الأردن تساهم في المحافظة على البيئة، وأيضًا أن المصارف الإسلامية في الأردن تساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة، وأن المصارف الإسلامية في الأردن تساهم في تقديم خدمة للمجتمع المحلي بشكل عام. وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف الإسلامية بزيادة إدراك جوانب وأبعاد مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل إدارة المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، ووضع أسس عملية لقياس بنود التكاليف والمنافع الاجتماعية للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن، وإتاحة فرص التدريب لأفراد المجتمع (طلاب الجامعات والكليات)، وزيادة الاهتمام بالتبرع للجمعيات الخيرية والأندية الرياضية، والاهتمام بدعم المؤسسات التعليمية والاجتماعية والرياضية الهادفة لتحقيق رفاهية المجتمع وتطوره، ولعب دور فعال في مكافحة البطالة في المجتمع المحلي.

* تم استلام البحث في أغسطس 2015، وقبل للنشر في مارس 2016.

مقدمة

تزايد في عصرنا الحديث ما أطلق عليه «المسؤولية الاجتماعية للمنظمات»، حيث لم تعد فكرة زيادة ثراء المساهمين أقصى غايات المنظمة التي تسعى للوصول إليها، بل أصبحت تلك الغاية أقل أهمية تدريجيًا في ضوء مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، وما تفرضه بيئة الأعمال الحالية من تحديات، ولعل الباحثين وأهل الاختصاص والأدبيات لتؤكد على أهمية الاستثمار في الأنشطة التي تنسجم وتنطلق من مبادئ المسؤولية الاجتماعية التي حددها القانون والقيم الأخلاقية، حتى بلغ الأمر أكثر من ذلك بحيث ذهبت كثير من منظمات الأعمال إلى ما هو أبعد من ذلك، أي متجاوزة معايير المسؤولية الاجتماعية التي حددت فيها، وذلك لتحقيق مكاسب كثيرة من ضمنها بناء وتعزيز الصورة الذهنية التي مؤداها الميزة التنافسية. وهناك من ربط بين المسؤولية الاجتماعية والصورة الذهنية للمنظمات اليوم. وفي ظل احتدام شدة المنافسة تحرص أكثر من أي وقت مضى على صورتها في أذهان جميع الأطراف المتعاملة معهم، لأن لكل منظمة صورة ذهنية في أذهان جميع المتعاملين معها شاءت في ذلك أم لم تشأ، وسواء خططت لذلك أم لم تخطط، ولا شك أن الصورة الذهنية الحسنة يمكن أن تسهم كثيرًا في نجاح المنظمة واستمراريتها.

وبناء على ما سبق، فإن هذه الدراسة تأتي للتعرف على المدى الذي وصلت إليه المصارف الإسلامية في الأردن بالتزامها الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجالات خدمة المجتمع، والحفاظ على البيئة، وخدمة العاملين لديها، وجودة الخدمة المقدمة، والتعرف على مدى إدراك أصحاب القرار في تلك البنوك لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في بياناتها المالية المنشورة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على المدى الذي وصلت إليه المصارف الإسلامية في الأردن في الوفاء بالتزاماتها وواجباتها الاجتماعية تجاه البيئة من حولها، وكذلك عما إذا كان لديها رؤية واضحة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية التي تتطلب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قوائمها المالية المنشورة، وذلك في مجالات **(البيئة التنافسية، والعاملين، وجودة الخدمات المقدمة)**

حيث تم التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات التالية:

1- هل تساهم المصارف الإسلامية في الأردن بأنشطة مختلفة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية؟
2- هل تقوم المصارف الإسلامية في الأردن بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة؟
3- ما المعوقات التي تحول دون قيام المصارف الإسلامية في الأردن بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة في أنها توضح أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن، وتوضح واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية لهذه المصارف، وتحدد المعوقات التي تحد من الإفصاح عن هذه المسؤولية، وذلك من وجهة نظر مدققين الحسابات وإدارات المصارف. إن الاهتمام بهذا المجال يمثل أهمية خاصة بالنسبة للمحاسبين، وتعتبر من أقوى الأسباب التي تدعو إلى زيادة اهتمام المحاسبين بدورهم في توصيل المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمصارف، وذلك من خلال الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة.

أهداف الدراسة

إن الهدف من هذه الدراسة يتمثل في محاولة معرفة مدى التزام المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البيانات المالية المنشورة، والتعرف على ذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على مدى إسهام المصارف الإسلامية في الأردن بأنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تمارسها من خلال:
   أ- حماية البيئة.
   ب- تنمية وإدارة الموارد البشرية.
   ج- تحسين جودة الخدمات المصرفية وحماية حقوق العملاء.
   د- الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي.
2- التعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية في الأردن بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في قوائمها المالية المنشورة.
3- معرفة المعوقات التي تحول دون قيام المصارف الإسلامية في الأردن بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في قوائمها المالية المنشورة.

فرضيات الدراسة

تنطلق فرضيات الدراسة في محاولة للوصول إلى إجابات عن التساؤلات التي وردت في مشكلة الدراسة متوافقة مع الأطر النظرية له، ومفسرة لتصور عن سلوكيات متغيرات الدراسة، للوصول إلى الاستنتاجات، وهي على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة الأولى

«لا تساهم المصارف الإسلامية في الأردن بأنشطة مختلفة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية».

ويشتق منها الفرضيات التالية:

1- لا تساهم المصارف الإسلامية في الأردن بتنمية الموارد البشرية العاملة فيها ضمن مسؤوليتها الاجتماعية.
2- لا تساهم المصارف الإسلامية في الأردن بتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وحماية عملائها ضمن مسؤوليتها الاجتماعية.
3- لا تساهم المصارف الإسلامية في الأردن بتقديم خدمات للمجتمع المحلي ضمن مسؤوليتها الاجتماعية.

الفرضية الرئيسة الثانية

«لا تقوم المصارف الإسلامية في الأردن بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة».

الفرضية الرئيسة الثالثة

«لا توجد معوقات تحول دون قيام المصارف الإسلامية في الأردن بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة».

حدود ونطاق الدراسة

يتمثل نطاق الدراسة وحدودها كما يلي:

النطاق البشري: تنحصر هذه الدراسة بالتعرف على آراء فئات محددة من المجتمع الأردني، وهم المدراء الماليون في المصارف الإسلامية أو من ينوب عنهم، ومدققين الحسابات الخارجيين والداخليين الذين يدققون حسابات تلك المصارف، والوسطاء الماليين.

النطاق المكاني: المصارف الإسلامية العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية.

محددات الدراسة

صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة من خلال الاستبانة لانشغال الموظفين في المصارف الإسلامية في الأردن بأعمالهم مما تطلب متابعة الاستبانة ومسايرتهم حسب أوقات فراغهم وتعريفهم بهدف الدراسة للحصول على المعلومات الضرورية لتحقيق أهداف الدراسة.

التعريفات الإجرائية

المسؤولية الاجتماعية: التزام المصرف تجاه المجتمع، والذي يأخذ في الاعتبار توقعات المجتمع من المصارف في صورة اهتمام بالعاملين وبالبيئة، بحيث يمثل هذا الالتزام ما هو أبعد من مجرد الالتزامات المنصوص عليها قانونًا (الغالبي؛ العامري، 2008: 223).

الإفصاح: شمول التقارير المحاسبية على جميع المعلومات الضرورية، والكفيلة بجعل تلك التقارير غير مضللة لمستخدمي القوائم المالية المنشورة. (مطر؛ السويطي، 2008: 344)

الإطار النظري والدراسات السابقة

المسؤولية الاجتماعية

في ضوء المشاكل الاجتماعية المتفاقمة، والتي جاءت متزامنة مع التطور العلمي والتكنولوجي، بل جاءت كنتيجة طبيعية لها، أصبح من الضروري البحث عن الحلول العلمية لهذه المشاكل من جهة والاعتراف بالمسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال من جهة ثانية. وهذا الأمر يتطلب تطوير النظرة نحو منظمات الأعمال وعدم حصر نشاطها بالجانب الاقتصادي فقط، بل التفكير بما يمكن أن تؤديه تجاه المشاكل الاجتماعية المتفاقمة يومًا بعد يوم باعتبار أن لهذه المنظمات التزامات بجانب حقوقها تجاه المجتمع الذي يوفر لها متطلبات البيئة الاقتصادية الصحيحة (نور،2000: 198)، وهنا لا بد من التأكيد على العلاقة المتينة بين المحاسبة كوظيفة اجتماعية والبيئة التي تعمل ضمنها، ولاسيما في ضوء مجتمعاتنا المعاصرة، حيث أصبح من غير المقبول الوقوف عندا لأهداف الأساسية للمحاسبة والمتمثلة في القياس والاتصال، بل تعداها إلى تحقيق أهداف أخرى تخدم المجتمع وتحافظ على سلامة البيئة ونقائها لبناء البيئة المناسبة للنشاط الاقتصادي (نور،200).

أدى هذا كله إلى ظهور ما يسمى بمفهوم «المسؤولية الاجتماعية»، ويهدف هذا المفهوم إلى اعتبار أن المنشأة يجب أن لا تكتفي باستغلال الموارد المتاحة لها بما يخدم أهدافها الاقتصادية، بل ويتلاءم ومسئوليتها التي تمتد إلى مواجهة المتطلبات الاجتماعية أيضا. فاكتساب ثقة الجمهور ورضاهم يساعد على خدمة أهداف المنشأة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس فلا بد للمنشأة أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق تحسين الظروف البيئية والحد من الآثار السلبية التي يسببها نشاطها للبيئة المحيطة عن طريق تقليص التلوث وتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي، كما أن رعاية شؤون العاملين وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاستقرار النفسي لهم، سيجعل منهم أكثر إنتاجية من خلال تنمية قدراتهم الفنية والإنتاجية وتوفير الأمن الصناعي والرعاية الصحية والاجتماعية لهم، مما ينعكس بدوره على خدمة نشاط المنشأة، ولقد بين أن تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية مر بثلاثة أجيال هي (Zadek, 2001):

1- الجيل الأول First Generation، والذي بين أن المنظمات يمكن أن تكون مسئولة بعدة طرق مثل المساهمات والمساعدات الطوعية من أصحاب رؤوس الأموال في الأعمال الخيرية المؤثرة.
2- الجيل الثاني Second Generation، والذي تعمل على أساسه المنظمات في الوقت الحاضر، حيث أن المنظمات وكافة الصناعات تنظر إلى المسؤولية الاجتماعية كعنصر رئيسي ومُكمل لاستراتيجية أعمالها بعيدة المدى.
3- الجيل الثالث Third Generation، وهو المطلوب للقيام بمساهمة معنوية تجاه البيئة وما يحيط بها، حيث أن هذا الجيل يهدف إلى إنجاز القضايا الاجتماعية وتطوير الأعمال.

لقد تعددت المفاهيم والتعريف الخاصة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ولكن التعريف الشامل لها هو (الصبان، 1987): «مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات». ويبرز هذا التعريف اهتمام المحاسبة الاجتماعية بوظيفتي قياس الأداء الاجتماعي للمنظمات والتقرير عن نتائج القياس، بما يكفل إجراء تقييم للأداء الاجتماعي لأي منظمة من قبل المجتمع.

أهداف المحاسبة الاجتماعية

أ- **تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة**، والتي لاتشتمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمنظمة، وإنما أيضا تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية (الاجتماعية) والتي لها تأثير على فئات المجتمع. وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي (Tomas, 2002).

ب- **تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة**، وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت استراتيجية المنظمة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة ومع طموح المنظمة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى. وتمثل العلاقة بين أداء منظمات الأعمال الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية، ويرتبط هذا الهدف أيضا بوظيفة القياس المحاسبي (Gray; Babington, 2000).

ج- **الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة**، والتي لها آثار اجتماعية (أثر قرارات المنظمة على تعليم وصحة العاملين، وعلى تلوث البيئة، وعلى استهلاك الموارد). ويُظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمنظمة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وأيضا إيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية، وتحديد النطاق الأمثل لها من وجهة نظر المستخدم الداخلي والمستخدم الخارجي.

مجالات المحاسبة الاجتماعية

لقد حددت «لجنة المحاسبة عن الأداء الاجتماعي» من قبل «الجمعية القومية للمحاسبين» بأمريكا (.N.A.A) أربعة مجالات للأداء الاجتماعي، وهي: تفاعل المنظمات مع المجتمع، والمساهمة في تنمية الموارد البشرية، والمساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية، والارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات،

كما حدد «المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين» (AICPA) عدة مجالات للأداء الاجتماعي، وهي: البيئة، والموارد البشرية، والموردين، والعملاء، والمجتمع.

أما «جمعية المحاسبة الأمريكية» (AAA)، فقد قامت بإجراء دراسة ميدانية على بعض الشركات التي تُعد قوائم وتقارير اجتماعية، وذلك من أجل التعرف على أساس القياس والإفصاح، فقد أصدرت تقريرًا بخمسة مجالات للأداء الاجتماعي، وهي: الرقابة على البيئة، وتوظيف الأقليات، والعاملون، وتحسين المنتج، وخدمة المجتمع.

الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي

وهو الطريقة التي بموجبها تستطيع المنظمة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية. وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها أداة لتحقيق ذلك، ويجب أن يكون الإفصاح المحاسبي بأحد الأشكال التالية (حماد، 2000):

أ- **الإفصاح الكافي**

أي أن تشمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمنظمة لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمنظمة، ويُعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسة لإعداد القوائم المالية.

ب- **الإفصاح الكامل**

أي أن يشمل الإفصاح على كافة المعلومات المحاسبية المتوفرة، مما يعني إظهار معلومات بكميات كبيرة، مما يؤدي إلى إغراق مستخدمي القوائم المالية بمعلومات قد لا يكون هناك حاجة لها.

ج- **الإفصاح العادل**

ويتمثل بالإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن وصولها بنفس القدر إلى كافة المستفيدين دون تحيز إلى جهة معينة. ويمكن تصنيف المعلومات الواجب الإفصاح عنها كما يلي (حسن، 2002):

أ- **معلومات كمية (مالية)**

يمكن تحديد أربعة مجالات أساسية يتم خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية ممثلة في قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، حيث يتم تضمين هذه القوائم بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المنظمة، ومن الملاحظ أن هذا الجانب من الإفصاح يلقى استجابة دائمة من قبل المستفيدين من القوائم المالية المنشورة.

ب- **المعلومات غير الكمية (غير المالية)**

يتم الإفصاح عن هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكل وصفي من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية إذ أن هذه المعلومات غالبًا ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية، ويتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسة، ومن خلال قوائم مالية ملحقة أو الملاحظات الهامشية بالإضافة إلى تقرير الإدارة، كما أن المعلومات غير الكمية تعتبر ملائمة والإفصاح عنها مثمرًا إذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرارات.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

دراسة (الحمادين، 2002)، وهدفت إلى التعرف على مدى إدراك وتفهم متخذي القرار في المؤسسات الفندقية الأردنية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وبيان مدى قيام المؤسسات الفندقية الأردنية بتبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها المتمثلة بالموارد البشرية، والبيئة، والمجتمع المحلي. وأظهرت الدراسة أن متخذي القرارات في المؤسسات الفندقية الأردنية على إدراك واسع بمفهوم المسؤولية الاجتماعية ويتبنون محاسبة المسؤولية الاجتماعية ضمن الأنشطة الاعتيادية للمؤسسات الفندقية من خلال قيامها بممارسة المسؤولية الاجتماعية في مجالات الموارد البشرية والبيئة والمجتمع المحلي.

دراسة (نور وشاكر، 2005)، وهدفت إلى إلقاء الضوء على محاسبة المسؤولية الاجتماعية والوقوف على أهم مشاكلها. والتعرف على معايير تقييم الأداء الاجتماعي القابلة للقياس الكمي، والتي تصلح لقياس موقف منظمات الأعمال من خلالها. ومحاولة وضع نموذج لتقييم كفاءة الأداء الاجتماعي في منشأة صناعية كدراسة ميدانية. وقد توصلت الدراسة إلى أن كافة عناصر تكاليف الأداء الاجتماعية للشركة موضوع الدراسة يمكن تجميعها وقياسها والإفصاح عنها بثلاثة محاور – العاملين؛ والعملاء؛ والمجتمع – تم توضيحها من خلال نموذج مقترح. كما أثبتت الدراسة إلى إمكانية الحكم على مدى كفاءة الأداء الاجتماعي للشركة تجاه العاملين والعملاء وأفراد المجتمع المحيط من خلال معدل حجم الإنفاق لكل وحدة من الوحدات لقياس كل محور من المحاور المقترحة.

دراسة (خليفة، 2006)، والتي توصلت إلى أن إمكانية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية متوفرة، وأن طبيعة العمل المصرفي تخلق نوعًا من الالتزامات أو المطالب الاجتماعية التي يُعاد تصنيفها على أنها التزامات اقتصادية بالتقارير الختامية.

دراسة (جربوع، 2007)، وهدفت إلى التعرف على مدى وجود منظمات أعمال من الشركات والمؤسسات وغيرها متخصصة لممارسة المسؤولية الاجتماعية في قطاع غزة. حيث أظهرت نتائج الدراسة أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المهنية للمحاسبة والمراجعة في فلسطين، كما أظهرت أن الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية هو إطار غير محدد المعالم ولم يتفق على أبعاده حتى اليوم بشكل قاطع.

دراسة (منير، 2009)، وهدفت إلى الكشف عن أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قرارات منح القروض والتسهيلات الائتمانية لدى البنوك في ليبيا، وأظهرت نتائج الدراسة أن الإفصاح عن المسؤولية على قرارات منح القروض والتسهيلات الائتمانية لدى البنوك في ليبيا له أثر إيجابي، إلا أن النتائج أظهرت وجود قصور في الإفصاح عن القوائم المالية، مما أدى إلى تدني دور البنوك الليبية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

دراسة (أبو حسان، 2010)، الذي قام بإجراء دراسة في أندونيسيا هدفت إلى الكشف عن وجود أي تعارض بين الأنشطة الاجتماعية للشركات في التقارير السنوية للبنوك الإسلامية، ومؤشر الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الذي تم تطويره استنادا إلى إطار عمل الأخلاق الإسلامية ولتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث بتحليل محتوى تقارير سنوية لسبعة مصارف إسلامية في العاصمة الأندونيسية جاكارتا لقياس حجم الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن واحدًا من أصل سبعة مصارف إسلامية كانت فوق المتوسط فيما يتعلق بالكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، كما أن قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات لم تكن مصدر قلق كبير لمعظم البنوك محل الدارسة.

دراسة (عنزة والعلي، 2013)، وهدفت إلى تسليط الضوء على مفهوم وأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومعالجة القصور في مخرجات النظام المحاسبي المتمثل بالقوائم المالية من خلال تضمين هذه القوائم معلومات عن المسؤوليات الاجتماعية للوحدات الاقتصادية وبيان اثر الإفصاح عنها في مستخدمي القوائم المالية. واستندت الدراسة إلى عدد من الفرضيات منها أن الوحدات الاقتصادية العراقية لا تقوم بإبراز مساهماتها الاجتماعية في قوائمها المالية، وأيضا يمكن تحديد التكاليف الاجتماعية وقياسها وفصلها عن التكاليف التي تخص النشاط الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى أن الوحدات الاقتصادية العراقية لا تقوم بإبراز ما قامت بإيفائها من مسؤولياتها الاجتماعية في قوائمها المالية وإمكانية تحديد وحصر التكاليف الاجتماعية. كما توصلت الدراسة إلى أن مستخدمي القوائم المالية يهتمون بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وإن هذا الإفصاح يؤثر في قراراتهم.

دراسة (الزيود، 2013)، وهدفت إلى بيان مدى التزام البنوك العاملة في الأردن بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الخارجي والداخلي للعاملين فيها، حيث تم تحليل قيمة المساهمات النقدية للمجالات الاجتماعية كقيمة مطلقة، وكذلك نسبة من صافي الأرباح ومدى انتشار فروع البنك خارج العاصمة للمساهمة في التنمية وخدمة العملاء. وقد تم تطبيق فرضيات الدراسة على 15 بنكًا للفترة ما بين 2008 إلى 2010. وبينت نتائج الدراسة أن البنوك تتحمل مسؤوليتها فيما يتعلق بالمجتمع المحلي، وهو من ضمن سياستها وخططها، وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة، أما فيما يتعلق بالبعد الداخلي، فتبين أن هنالك تقصيرًا فيما يتعلق بالمبالغ المنفقة على العاملين، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بتدريب وتطوير العاملين. ويوصي الباحث بضرورة زيادة الوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وتوفير حوافز أكثر للبنوك التي تتبنى هذا المفهوم وأن يكون هناك معاييرًا واضحة ومحددة لتقديم الدعم للمستفيدين.

دراسة (الحكيم، 2014)، وهدفت إلى التعرف على الدور الاجتماعي المنوط بالمصارف الإسلامية كأحد الأهداف التي أنشئت من أجلها، وذلك من خلال التعرف على الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المصارف الإسلامية الأردنية للمتعاملين معها، وعلى مدى استجابتها لحاجة المتعاملين معها بالشكل المناسب، وأهم الصعوبات التي تواجهها للقيام بدورها المطلوب. وتكون مجتمع الدراسة من عينة عشوائية من المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية العاملة وعددها ثلاثة مصارف، وقد تم توزيع الاستبانة على عينة من عملاء هذه المصارف، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية الأردنية تقوم بالمحافظة على شرعية وسلامة المعاملات المقدمة للمتعاملين معها وفاء لمتطلبات مسؤوليتها الاجتماعية مع أولئك المتعاملين، وأوصت الدراسة بضرورة عناية المصارف الإسلامية بتطبيق الضوابط الشرعية المتمثلة في معايير تجنب الربا، وتجنب البيوع المحرمة شرعا.

الدراسات الأجنبية

دراسة (Becchetti; Ciciretti, & Hasan, 2007)، التي بينت أثر المسؤولية الاجتماعية الشاملة على عائد المساهمين، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية الشاملة تقود المنظمات إلى تغيير أهدافها الاستراتيجية من التركيز على زيادة الاهتمام بالمساهمين إلى تحقيق أهداف المجموعة الأوسع من أصحاب المصالح.

دراسة (Rahahleh & Sharair, 2008)، التي سعت إلى التعرف على مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة في مدينة الحسن الصناعية في الأردن. وقد توصل الباحثان إلى أنه لا يوجد إدراك كامل لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المبحوثة، وإنه يوجد تطبيق محدود لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية فيها حيث اقتصر التطبيق على مجال حماية البيئة بشكل أساسي.

دراسة (Torbjörn Tagesson and Others, 2009)، التي هدفت إلى معرفة محتوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية على المواقع الإلكترونية لها في السويد، ومعرفة العلاقة بين حجم وربحية الوحدة الاقتصادية وبين مستوى الإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية. واستندت الدارسة إلى المعلومات المالية التي تقوم الوحدات الاقتصادية بنشرها على المواقع الإلكترونية. وتوصلت الدارسة إلى أن الوحدات الاقتصادية العاملة ضمن القطاع العام تفصح عن مسؤولياتها الاجتماعية بصورة أكبر من الوحدات الاقتصادية العاملة ضمن القطاع الخاص وأيضًا أن هنالك علاقة إيجابية بين حجم الوحدات الاقتصادية وربحيتها مع مستوى الإفصاح الذي تقوم به على المواقع الإلكترونية وإن الوحدات الاقتصادية التي تعمل بالصناعات الغذائية تفصح عن المعلومات الأخلاقية بنسبة أكبر من الوحدات العاملة في الصناعات الأخرى.

دراسة (Baxi & Ray, 2009)، والتي أجريت على عينة من 10 وحدات اقتصادية هندية لدارسة مستوى الإفصاح فيها، وقد أوضحت الدارسة أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الطوعي للوحدات الاقتصادية يتزايد، وأن هناك عدة أهداف للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يشمل أن حملة الأسهم يطالبون بتحقيق الأرباح الشرعية، ويُحسن من سمعة ومصداقية الوحدات الاقتصادية، ويروج للعلامة التجارية وحصة السهم بالسوق التي تؤسس ترابطًا بين الأداء المالي والاجتماعي، ويطور المعارف و المهارات التنظيمية، وتوصلت الدارسة إلى أن الوحدات الاقتصادية الهندية لا تقوم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وإنما تقوم بإعداد تقارير وصفية عن ذلك.

دراسة (Dinar Standard, 2010)، وقامت بدراسة استقصائية واسعة لاتجاهات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المالية الإسلامية نفذت خلال صيف و خريف 2009 بدعم من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، نتيجة النمو الهائل للتمويل الإسلامي، وكان الغرض من المسح قياس تطبيق المؤسسات المالية لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة الصادرة مؤخرًا، والتي تغطي 13 جانبًا من جوانب المسؤولية الاجتماعية مثل مشاركة العميل، ورعاية الموظف، والصدقة، والبيئة، وحصص الاستثمار، وغيرها، بهدف توفير بعض البيانات التجريبية عن مؤشر اتجاهات المسؤولية الاجتماعية.

منهجية الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على استخدام المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبانة لاستكشاف مدى الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية المشمولة في عينة الدراسة، حيث أن هذا المنهج يلبي طموحاتنا في الوصول إلى استنتاجات علمية تثري حاجتنا لفهم الحقائق وتطويرها من خلال إعطاء صورة دقيقة حول الظاهرة وواقع الحال، بالإضافة إلى تحديده للمتغيرات ذات العلاقة بالظاهرة محل الدراسة.

مجتمع الدراسة

يكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن والتي يبلغ عددها (4). وهي البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك الأردن دبي الإسلامي، ومؤسسة الراجحي. وتم توزيع الاستبيانات على الأفراد

القائمين على الإدارة المالية، أو ممن يقومون مقام المدراء الماليين وعلى جهات التدقيق والوسطاء الماليين في تلك المصارف وعددها (40) استبيان، وتم استرداد (36) منها صالحة للتحليل الإحصائي.

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من 12 من المدراء الماليين أو من ينوب عنهم من العاملين في المصارف الإسلامية في الأردن بالإضافة إلى 4 مدققين خارجيين من المكاتب المسئولة عن تدقيق حسابات تلك المصارف، و12 مدقق داخلي يعملون في تلك المصارف. و8 من الوسطاء الماليين. وحتى نقوم بتعميم النتائج التي يتم التوصل إليها من دراسة العينة على أفراد المجتمع المأخوذ منه، فإنه سيتم اختيار العينة بدقة، بحيث تكون ممثلة لمجتمع الدراسة بأكبر قدر ممكن. والجدول (1) يوضح المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وذلك حسب طبيعة ونوع العمل؛ العمر؛ المستوى التعليمي؛ التخصص العلمي حسب الشهادة؛ عدد سنوات الخبرة.

جدول رقم (1)
المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار
1	طبيعة العمل	مدير مالي	12
		مدقق داخلي	12
		مدقق خارجي	4
		وسيط مالي	8
2	العمر	اقل من 30 سنة	12
		40 – 30 سنة	12
		50 – 41 سنة	8
		أكثر من 50 سنة	4
3	المستوى التعليمي	بكالوريوس	20
		دبلوم عالي	4
		ماجستير	12
		دكتوراه	—
4	التخصص العلمي حسب الشهادة	محاسبة	8
		إدارة أعمال	11
		اقتصاد	5
		علوم مالية ومصرفية	8
		أخرى	4
5	عدد سنوات الخبرة	من 1 5 –سنوات	8
		من 10 – 6سنوات	12
		من–11 15 سنوات	10
		أكثر من 15 سنة	6

يتبين من جدول السابق أن للمتغيرات الديموغرافية أثرواضح في فهم أفراد عينة الدراسة لأسئلة الاستبانة والإجابة عليها بشفافية ودقة. حيث تبين أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة، هم مدراء ماليين ومدققين داخليين وبنسبة (66.6%)، فيما وُجد أن ما نسبته (66.6 %) من العينة قلت أعمارهم عن 41 سنة. وعلى مستوى التعليم نلاحظ أن ما

نسبته (55.6 %) من أفراد عينة الدراسة من حملة البكالوريوس. ومن حيث التخصصات العلمية فأشارت النتائج إلى أن (30.6. %) من أفراد عينة الدراسة هم من المتخصصين بإدارة الأعمال وهي أعلى نسبة، بينما بلغت النسبة من تخصص المحاسبة والمالية والمصرفية ما يقارب (22.2 %). وأخيرا نلاحظ بالنسبة لعدد سنوات الخبرة أن (77.8%) من أفراد العينة تزيد خبرتهم عن 5 سنوات، والباقي أقل من 5 سنوات كخبرة مصرفية.

أداة الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

اعتمدنا في دراستنا على استخدام أسلوب القياس المعتمد على مقياس ليكرت الخماسي اعتمادًا على مقاييس خضع بعضها للاختبار، وبعضها طورت بالاسترشاد بالتطبيقات العملية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث نستدل بهذا المقياس في التأكد من صحة الفرضيات بالإثبات أو النفي كذلك في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لمتغيرات الدراسة.

تم استخدام المصادر التالية في الحصول على المعلومات، وهي:

1- **المصادر الأولية**، لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة فقد قمنا بجمع البيانات الأولية من خلال استبانة كأداة رئيسية للدراسة، والتي تضمنت عدد من العبارات تعكس أهداف الدراسة وأسئلتها، للإجابة عليها من قبل أفراد عينة الدراسة.

2- **المصادر الثانوية**، استعان الباحثان فيما يتعلق بالإطار النظري للدراسة بمصادر البيانات الثانوية متمثلة في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

تم بناء أداة الدراسة (الاستبانة) لتصف متغيرات الدراسة في أربعة أجزاء رئيسيه تتضمن:

1- الأول: يبين الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، متضمنة:

- طبيعة العمل: أعطي البدائل الدرجات الآتية:

طبيعة العمل	مدير مالي	مدقق داخلي	مدقق خارجي	وسيط مالي
الدرجة	1	2	3	4

- **العمر:** تدرجت الاختيارات كما يأتي:

العمر	اقل من 30 سنة	30-40 سنة	41-50	أكثر من 50
الدرجة	1	2	3	4

- **المستوى التعليمي:** واتخذ الشكل التالي:

المستوى التعليمي	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه
الدرجة	1	2	3	4

- **التخصص العلمي حسب الشهادة:** وعبر عنه كما يلي:

التخصص	محاسبة	إدارة أعمال	اقتصاد	علوم مالية مصرفية	حاسوب	أخرى
الدرجة	1	2	3	4	5	6

- **عدد سنوات الخبرة: واتبعت التصنيف التالي:**

عدد سنوات الخبرة	من1-5سنوات	من 6-10سنوات	من11-15 سنة	أكثر من 15 سنة
الدرجة	1	2	3	4

2- الثاني: والذي يوضح مدى مساهمة المصارف الإسلامية في الأردن بأنشطة المسؤولية الاجتماعية ضمن ثلاثة أجزاء، وهي: **تنمية الموارد البشرية**، ويضم سبع فقرات، هي الأسئلة من (1-7). **وتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وحماية عملائها**، ويضم سبع فقرات، هي الأسئلة من (8-14). **وتقديم خدمات للمجتمع المحلي**، ويضم سبع فقرات، هي الأسئلة من (15-21)

3- **الثالث**: والذي يوضح مدى إفصاح المصارف الإسلامية العاملة في الأردن عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة، ويضم ثماني فقرات، هي الأسئلة من (22-29).

4- **الرابع**: والذي يبين معوقات تحول دون قيام المصارف الإسلامية في الأردن بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة، ويضم ثماني فقرات، هي الأسئلة من (30-37).

جمع البيانات: لغرض الحصول على البيانات والمعلومات لتنفيذ غايات الدراسة، تم اعتماد الأدوات الآتية:

1- المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من الدراسات، والمقالات، والرسائل الجامعية، والكتب العلمية الأجنبية والعربية المتخصصة بموضوع الدراسة.

2- الاستبانة، وهي أداة قياس إدراكية تم الاعتماد في تصميمها على آراء مجموعة من الكتاب والباحثين في مجال الموضوع للحصول على البيانات الأولية والثانوية اللازمة لاستكمال الجانب التطبيقي للدراسة، وروعي فيها جعل المستجيب واعيا لهدفها، ومكوناتها، ودقتها، ووضوحها، وتجانسها، ووحدة اتجاه حركة المقياس ونوعه بالشكل والطريقة التي تخدم أهداف وفرضيات الدراسة، وتضمنت الدراسة أسئلة ذات اختيارات متعددة وأسئلة محددة الإجابة أو مغلقة.

المعالجة الإحصائية المستخدمة

تختلف أساليب التحليل الإحصائي، من حيث شمولها، وعمقها، وتعقيدها باختلاف الهدف من إجرائها. وبغية الوصول إلى مؤشرات معتمدة تدعم أهداف الدراسة وفرضياتها، فقد تم فحص البيانات وتبويبها وجدولتها، ليسهل التعامل معها بواسطة الحاسوب، وقد تم استشارة متخصصين في الجوانب الإحصائية ومعالجة البيانات، لغرض اختبار أنموذج الدراسة وفرضياتها، حيث تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الاستبانة والحصول على المخرجات لجميع أسئلة الاستبانة لمعرفة مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة المختلفة: (1) معادلة اختبار ألفاكرونباخ (Cronbach Alpha) لمعرفة ثبات الأداة وقياس قوة الارتباط والتماسك بين فقرات الاستبانة المعدة. (2) المتوسطات الحسابية (Arithmetic Mean) لتحديد مستوى استجابة أفراد العينة لمتغيرات الدراسة؛ والانحرافات المعيارية (Standard Deviation) لقياس درجة تباعد الاستجابات عن وسطها الحسابي ومعرفة الأهمية النسبية. (3) اختبار T لعينة واحدة (One Sample T-test) لاختبار الفرضيات والإجابة عن الأسئلة البحثية. (4) النسب المئوية والتكرارات.

صدق أداة الدراسة وثباتها

تطلب التحقق من الصدق الظاهري للمقياس الاستعانة بخبرات أعضاء الهيئة التدريسية المنتمين إلى علوم الإدارة، والإحصاء، والمحاسبة، بقصد الإفادة من خبراتهم العلمية والعملية، مما جعل المقياس أكثر نزاهة وموضوعية في القياس. وقام الباحثون بصياغة أسئلة الاست بانة اعتمادًا على الدراسات السابقة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ومحاسبتها.

وقد بلغ عدد المحكمين (3)، وبلغت نسبة الاستجابة الكلية (90%)، وتكون المقياس من 37 فقرة تراوح مدى الاستجابة من (1 – 5) وكان المقياس كالآتي:

أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
5	4	3	2	1

قام الباحثان بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات القياس، حيث تم استخدام أسلوب «كرونباخ ألفا» من أجل قياس الاتساق والترابط والتماسك بين فقرات المقياس، حيث بلغت قيمة ألفا (90.21%) وهي شبه ممتازة، ومن الناحية التطبيقية فإنه يُعد (Alpha ≥0.60) معقولاً في البحوث الإنسانية.

نتائج التحليل واختبار الفرضيات

عرض نتائج الدراسة:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا تساهم المصارف الإسلامية في الأردن بأنشطة مختلفة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية

تم تقسيمها إلى 3 فرضيات فرعية، بحيث غطت فقرات الاستبانة (1 – 7) الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الأولى وهي: **لا تساهم المصارف الإسلامية في الأردن بتنمية الموارد البشرية العاملة فيها ضمن مسؤوليتها الاجتماعية**

التسلسل	الفقـــــرات		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يقوم المصرف بتنظيم دورات تدريبية للموظفين لرفع قدراتهم وكفاءاتهم	36	4.1111	0.57459
2	يراعي المصرف التفاوت بين قدرات ومواهب العاملين عن طريق الحوافز التشجيعية لهم	36	4.1111	0.57459
3	تأخذ بالاعتبار سياسة المصرف الوظيفية قدرات ومهارات ومواهب الموظفين لمنح الترقيات بالتساوي	36	4.4444	0.50395
4	يقوم المصرف بتهيئة ظروف عمل مناسبة للموظفين	36	3.4444	0.84327
5	يقوم المصرف بتوفير مظلة شاملة للتامين الصحي والضمان الاجتماعي لموظفيه	36	3.2222	0.79682
6	يوفر المصرف لموظفيه رواتب وحوافز إضافية	36	3	0.82808
7	يقدم المصرف برامج اجتماعية للموظفين خارج نطاق العمل	36	3.8889	0.74748

حيث يلاحظ من خلال الجدول السابق بأن اتجاهات العينة إيجابية على جميع الفقرات كون متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3)، أي أن المستجيبين من العينة يوافقون على أن المصارف الإسلامية في الأردن تساهم بتنمية الموارد البشرية العاملة فيها ضمن مسؤوليتها الاجتماعية، كما إنهم يوافقون على أن المصارف تأخذ بالاعتبار سياسة المصرف الوظيفية قدرات ومهارات ومواهب الموظفين لمنح الترقيات بالتساوي.

الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الأولى حيث غطتها الفقرات (8 – 14) وهي لا تساهم المصارف الإسلامية في الأردن بتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وحماية عملائها ضمن مسؤوليتها الاجتماعية.

التسلسل	الفقـــــرات		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
8	يقدم المصرف حملات إعلامية تعرف عملائه بخدمات المصرف	36	4.7778	0.42164
9	يهتم المصرف بتقديم أفضل وأحدث الخدمات لعملائه	36	4.7778	0.42164
10	يهتم المصرف بشكاوى ومقترحات وحلول عملائه	36	3.6667	0.95618
11	اهتمام المصرف بتقديم خدماته بأعلى جودة ممكنة	36	3.6667	0.76612
12	يهتم المصرف بتمويل عملاءه كأصحاب المهن وصغار التجار	36	2.8889	1.00791
13	يحترم المصرف الفروقات الفردية بين العملاء	36	4.3333	0.47809
14	يقوم المصرف بالتعامل بمصداقية عالية بجميع الأحوال والأوقات	36	4.6667	0.47809

يُلاحظ من خلال الجدول السابق أن اتجاهات العينة إيجابية على جميع الفقرات باستثناء الفقرة رقم (12) كون متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3)، أي أن المستجيبين من العينة يوافقون على أن المصارف الإسلامية في الأردن تساهم بتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وحماية عملائها ضمن مسؤوليتها الاجتماعية كما إن الحملات الإعلامية تساهم بتعريف عملاء المصرف بخدماته.

الفرضية الفرعية الثالثة المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الأولى حيث غطتها الفقرات (15 – 21) وهي لا تساهم المصارف الإسلامية في الأردن بتقديم خدمات للمجتمع المحلي ضمن مسؤوليتها الاجتماعية.

التسلسل	الفقـــــرات		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
15	يقدم المصرف المنح التعليمية للمتفوقين من أفراد المجتمع المحلي	36	4.5556	0.50395
16	يقوم المصرف بتدريب عدد من طلبة الجامعات أصحاب الاختصاص وتأهيلهم للحياة العملية	36	4	0.82808
17	يقوم المصرف برعاة واحتضان المؤتمرات العلمية المحلية والدولية	36	4.6667	0.47809
18	يقدم المصرف الدعم من خلال التبرعات والمنح للمجمعيات الخيرية	36	4.4444	0.50395
19	يساهم المصرف نوعا ما بالحد من ظاهرة البطالة	36	4.4444	0.50395
20	يقوم المصرف بتوظيف أصحاب الاحتياجات الخاصة	36	4.1111	0.74748
21	يقوم المصرف بتقليل الفجوة بين فئات المجتمع من خلال التبرعات ومنح القروض الحسنة	36	4.2222	0.42164

ويُلاحظ من الجدول السابق أن اتجاهات العينة إيجابية على جميع الفقرات، كون متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3)، أي أن المستجيبين من العينة يوافقون على أن المصارف الإسلامية في الأردن تساهم بتقديم خدمات للمجتمع المحلي ضمن مسؤوليتها الاجتماعية، كما إنها تقدم المنح التعليمية للمتفوقين من أفراد المجتمع المحلي، وأنها أيضًا تقوم برعاية واحتضان المؤتمرات العلمية المحلية والدولية.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا تقوم المصارف الإسلامية في الأردن بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة حيث تم تخصيص ثمانية أسئلة من فقرات الاستبانة وهي من (22 – 29)

التسلسل	الفقـــــرات		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
22	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يحقق للمصرف بعض المزايا والفوائد	36	4.5556	0.50395
23	يقوم المصرف بتوضيح الرؤية حول اثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصرف	36	4.1111	0.74748
24	يقوم المصرف بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين	36	3.7778	0.92924
25	يعكس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المزيد من المصداقية للقوائم المالية	36	4.2222	0.63746
26	يهتم المصرف بالإفصاح عن تكاليف مسؤوليته الاجتماعية تجاه عملائه	36	3.7778	0.92924
27	يهتم المصرف بقياس التكاليف المتعلقة بمجال تنمية الخدمات المقدمة لعملائه	36	3.7778	1.24467
28	يوفر النظام المحاسبي التقارير الأزمة عن الأداء الاجتماعي	36	4.5556	0.50395
29	يقوم المصرف بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في صلب القوائم المالية	36	3.4444	0.50395

ويُلاحظ من الجدول السابق بأن اتجاهات العينة إيجابية على جميع الفقرات كون متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3)، أي أن المستجيبين من العينة يوافقون على أن المصارف الإسلامية في الأردن تقوم بالإفصاح عن أنشطة

المسؤولية الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة، كما إن المستجيبين أجمعوا على أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يحقق للمصرف بعض المزايا والفوائد، كما إن النظام المحاسبي يوفر التقارير اللازمة عن الأداء الاجتماعي للمصرف.

الفرضية الرئيسة الثالثة: لا توجد معوقات تحول دون قيام المصارف الإسلامية في الأردن بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة حيث تم تخصيص ثمانية أسئلة من فقرات الاستبانة وهي من (30 – 37)

التسلسل	الفقـــــرات		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
30	يمتلك المصرف برامج محاسبية قادرة على قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية	36	4.3333	0.67612
31	نظام المصرف المحاسبي قادر على قياس تكاليف الأداء الاجتماعي	36	4.1111	0.57459
32	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يدعم المجال التنافسي للمصرف	36	4	0.67612
33	يعكس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المزيد من الثقة للقوائم المالية	36	4.2222	0.63746
34	يؤيد المصرف مبدأ الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	36	4.5556	0.50395
35	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع يعود بالمنفعة على المصرف	36	4	0.82808
36	يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قوائم تعرض الأداء الاجتماعي إلى جانب الأداء المالي	36	2.5556	0.84327
37	لا يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في صلب القوائم المالية، إنما يشار إليها هامشيًا أو كتقارير إضافية	36	3	0.82808

ويلاحظ من الجدول السابق أن اتجاهات العينة إيجابية على جميع الفقرات، باستثناء الفقرة رقم (36)، كون متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3)، أي أن المستجيبين من العينة يوافقون على أنه توجد معوقات تحول دون قيام المصارف الإسلامية في الأردن بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة كما أنه يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قوائم تعرض الأداء الاجتماعي إلى جانب الأداء المالي.

اختبار فرضيات الدراسة

عمل الباحثان في هذا الجانب على اختبار فرضيات الدراسة الفرعية، إذ تركزت مهمة هذه الفقرة على اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام اختبار T لعينة واحدة وذلك كما يلي:

الفرضية الرئيسة الأولى « لا تساهم المصارف الإسلامية في الأردن بأنشطة مختلفة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية».

لاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى ثلاث فرضيات فرعية وعلى النحو الآتي:

1- نتائج الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسة الأولى وهي: لا تساهم المصارف الإسلامية في الأردن بتنمية الموارد البشرية العاملة فيها ضمن مسؤوليتها الاجتماعية.

جدول رقم (3)

T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة .Sig*	نتيجة الفرضية لعدمية
15.881	2.0301	0.000	رفض

لقد تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 15.881) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على أن «**تساهم المصارف الإسلامية في الأردن بتنمية الموارد البشرية العاملة فيها ضمن مسؤوليتها الاجتماعية**»

2- نتائج الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الأولى وهي: لا تساهم المصارف الإسلامية في الأردن بتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وحماية عملائها ضمن مسؤوليتها الاجتماعية.

جدول رقم (4)

T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة .Sig*	نتيجة الفرضية لعدمية
18.91	2.0301	0.000	رفض

تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، ومن مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق، نجد قيمة (T المحسوبة = 18.91) أكبر من الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على أن « **تساهم المصارف الإسلامية في الأردن بتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وحماية عملائها ضمن مسؤوليتها الاجتماعية».**

3- نتائج الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الأولى وهي: لا تساهم المصارف الإسلامية في الأردن بتقديم خدمات للمجتمع المحلي ضمن مسؤوليتها الاجتماعية.

جدول رقم (5)

T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة .Sig*	نتيجة الفرضية لعدمية
12.256	2.0301	0.000	رفض

تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 12.256) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على أن « **تساهم المصارف الإسلامية في الأردن بتقديم خدمات للمجتمع المحلي ضمن مسؤوليتها الاجتماعية»**

نتيجة لإخبار الفرضيات الفرعية السابقة التي اندرجت من الفرضية الرئيسة الأولى، تبين رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي نصها: «**تساهم المصارف الإسلامية في الأردن بأنشطة مختلفة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية**»

الفرضية الرئيسة الثانية «لا تقوم المصارف الإسلامية في الأردن بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة».

جدول رقم (6)

T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة .Sig*	نتيجة الفرضية لعدمية
14.969	2.0301	0.000	رفض

تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 14.969) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. فبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على: « **تقوم المصارف الإسلامية في الأردن بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة».**

الفرضية الرئيسة الثالثة «لا توجد معوقات تحول دون قيام المصارف الإسلامية في الأردن بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة».

جدول رقم (7)

T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*	نتيجة الفرضية العدمية
2.33-	2.0301-	0.026	قبول

تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = -2.33) أقل من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. ,بالتالي فإننا نرفض الفرضية البديلة H1 ونقبل الفرضية العدمية H0 والتي تنص على: «**توجد معوقات تحول دون قيام المصارف الإسلامية في الأردن بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة**».

النتائج والتوصيات

النتائج:

1- التعرف على مدى إسهام المصارف الإسلامية في الأردن بأنشطة المسؤولية الاجتماعية.
2- التعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية في الأردن بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في قوائمها المالية المنشورة.
3- معرفة المعوقات التي تحول دون قيام المصارف الإسلامية في الأردن بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في قوائمها المالية المنشورة.
4- أن المصارف الإسلامية في الأردن تساهم في المحافظة على البيئة.
5- أن المصارف الإسلامية في الأردن تساهم بتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة.
6- أن المصارف الإسلامية في الأردن تساهم بتقديم خدمة للمجتمع المحلي بشكل عام.
7- تساهم المصارف الإسلامية في الأردن بأنشطة مختلفة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية بالمحافظة على البيئة.
8- قيام المصارف الإسلامية في الأردن بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة.
9- تتميز المصارف الإسلامية في الأردن بوجود دوافع إيمانية بجانب أهدافها التنموية.

التوصيات:

بناء على النتائج التي توصل إليها الباحثان، فإنهم يوصون بما يلي:

1- قيام المصارف الإسلامية في الأردن بالإفصاح في بند خاص عن قيمة ضريبة الدخل المستحقة عن الأرباح السنوية.
2- زيادة إدراك جوانب وأبعاد مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل إدارة المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.
3- وضع أسس عملية لقياس بنود التكاليف والمنافع الاجتماعية للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن.
4- زيادة البرامج التدريبية للعاملين في المصارف الإسلامية لتعريفهم بمتطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة.
5- قيام المصارف الإسلامية بتوفير مظلات انتظار للركاب في محطات الحافلات بالشوارع، وإنشاء جسور عبور مشاة.
6- إتاحة فرص التدريب لأفراد المجتمع (طلاب الجامعات والكليات)، زيادة الاهتمام بالتبرع للجمعيات الخيرية والأندية الرياضية؛ والاهتمام بدعم المؤسسات التعليمية والاجتماعية والرياضية الهادفة لتحقيق رفاهية المجتمع وتطوره، ولعب دور فعال في مكافحة البطالة في المجتمع المحلي.

7- وضع إطار عام للتدقيق الاجتماعي من خلال محاولة تطوير معايير المراجعة لبحث إمكانية امتداد نطاقها ليتضمن مسؤولية المدقق الخارجي عن وفاء المصارف بمسؤوليتها الاجتماعية وخصوصًا في عمليات غسل الأموال، بما يضمن توافر الثقة والمصداقية لما تنطوي عليه التقارير الاجتماعية من معلومات.

8- إنشاء إدارات متخصصة بالمصارف مهمتها تنفيذ واجبات المسؤولية الاجتماعية ويكون لها خطة وجدول زمني.

9- وضع تشريعات وقوانين ملزمة للمصارف بأن تقوم بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية في بياناتها المالية المنشورة.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- الحكيم، منير. (2014). «المسؤولية الاجتماعية من وجه نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية»، ***البلقاء للبحوث والدراسات***، مج 17، ع 2، 2014، ص 15- ص 56.
- الحمادين، راضي. (2002). «محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الفندقية الأردنية: دراسة ميدانية»، ***رسالة ماجستير غير منشورة***، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- الزيود، عبد الناصر. (2010). «المسؤولية الاجتماعية للبنوك الأردنية العاملة في الأردن»، ***مجلة دراسات: العلوم الإدارية***، مج 40، ع 1.
- الصبان، محمد عبد السلام. (1987). «المحاسبة الاجتماعية»، ***مجلة العلمية لكلية التجارة للبحوث العلمية***، جامعة الإسكندرية، ع 1، السنة 15، ص104.
- الغالبي، طاهر محسن منصور؛ و صالح مهدي العامري. (2008). ***المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال***. ط2. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ص 223.
- جربوع، يوسف محمود. (2007). «مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة: دراسة استكشافية لآراء المدرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة / فلسطين»، ***مجلة الجامعة الإسلامية***، مج 15، ع 1.
- حسن، إيناس عبد الله. (2002). «الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة والإفصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي»، ***مجلة المحاسب القانوني العربي***، ع 7، حزيران، ص 45.
- حماد، طارق عبد العال. (2000). ***التقارير المالية***. عمان، الأردن: (د. ن)، ص53.
- خليفة، محمد. (2006). «إطار محاسبي مقترح لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية»، ***رسالة ماجستير غير منشورة***، جامعة الخرطوم، السودان.
- عنيزة، علي؛ حسين هادي؛ وماهر ناجي. (2013)». تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم دراسة تطبيقية واستطلاعية»، ***مجلة الغري للعلوم المالية والإدارية***، السنة 9، ع 26، ص ص 153 - 189.
- مطر، محمد؛ وموسى السويطي. (2008). ***دراسات الفكر المحاسبي وبعض مشكلات المحاسبة المعاصرة***. بيروت، لبنان: دار النهضة العربية، ص 344.
- منير، عماد حسين. (2009). «أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قرارات منح القروض والتسهيلات الائتمانية»، ***رسالة ماجستير غير منشورة***، جامعة قاريونس، ليبيا.
- نور، عبد الناصر؛ و منير شاكر. (2005). «محاسبة المسئولية الاجتماعية"، ***محاضرة في ندوة علمية***، 15-1-2005. عمان، الأردن: جامعة الإسراء، ص،198.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- Abul-hassan, Sofyan Syafri Harahap. (2010). "Exploring Corporate Social Responsibility and Accountability: Evidence from an Emerging Economy", ***Managerial Auditing Journal***, 18, (6/7): 538-548.
- Baxi, C. V. and Rupamanjari Sinha Ray. (2009). "Corporate Social & Environmental Disclosures & Reporting", ***The Indian Journal of Industrial Relations***, Vol. 44, No. 3, Jan.

- Becchetti, L.; R. Ciciretti and I. Hasan. (2007). ***Corporate Social Responsibility and Shareholder's Value: An Event Study Analysis***, Working Series, Federal Reserve of Atlanta, April, p. 1-33.
- Dinar Standard, Dar Al-Istithmar. (2010). ***Social Responsibility Trends at Islamic Financial Institutions*** http://www.dinarstandard.com/maqasid/Islamic_Financial_Insti- tutions_2009_CSR_Trends_Report.pdf, UK.
- Gray and Babington. (2000). "Environmental Accounting, Managerialism and Sustainability: Is the Planet Safe in the Hands of Business and Accounting?", ***Advances in Environmental Accounting and Management***, Vol. 1, PP. 1-44.
- Rahahleh, Muhammad Y. and Jamal D. Sharairi. (2008). "The Extent of Social Responsibility Accounting Application in the Qualified Industrial Zones in Jordan", ***International Management Review***, Vol. 4, No. 2, P. 5-17.
- Tagesson, Torbjorn, and Others. (2009). ***What Explains the Extent and Content of Social and Environmental Disclosures on Corporate Websites: A Study of Social and Environmental Reporting in Swedish Listed Corporations***, Corporate Social Responsibility and Environmental Management, March .
- Toms. (2002). "Firm Resources, Quality Signals and Environmental Reputation: Some United Kingdom Evidence", ***British Accounting Review***, Vol. 34, PP. 257-282.
- Zadek, S. (2001). ***The Civil Corporation: The New Economy of Corporate Citizenship***. London: Earth Scan. PP. 37-93

The Commitment Degree of Islamic Banks in Jordan In Disclosing Social Responsibility in Their Published Financial Statement

Ayman Mohammad Al Shanti
Assistant Professor
Dept. of Accounting and Accounting Information Systems
Amman University College
Al- Balqa Applied University - Amman - Jordan

Enas Alaboud
Assistant Professor
Dept. of Accounting
Amman AL-Ahliyya University
Amman - Jordan

ABSTRACT

The aim of this research is to know the degree of Commitment of Islamic Banks in Jordan in disclosing Social Responsibility in their Published Financial Statement; and knowing the degree of contribution of these banks in the activities of social responsibility practiced be these banks such as; Environment protection, Human resources management, banking services enhancement, Customers right protection, and Services provided to local community. Moreover, this research aimed to know the obstacles that prevent Islamic banks from disclosing their social responsibility in their published financial statement.

The statement of the problem of this research is to be acquainted in the extent of the Islamic bank in Jordan reached in the fulfillment of their obligations and their social responsibility towards the surrounding environment and withers or not it has clear vision to social responsibility accounting in the following four areas namely: Environment, Competition, Workers, and Provided services quality.

The statement of the problem is expressed in raising the following questions:

1- Do Islamic bank know the degree of their contribution in the activities of social responsibility practice.
2- Do Islamic bank disclose social responsibility in their published financial statements.
3- Do Islamic bank know obstacles that prevent Islamic bank from disclosing their social responsibility in their published financial statement.

The research community is composed of the four Islamic bank in Jordan to whom fourty questioners were distributed to all financial staff, internal auditing, and financial mediators in these banks. However, the accepted questioners that fit the statistical analysis requirements amounted to be (36) questioner.

The research reached the following results: knowing the obstacles that prevent Islamic bank from disclosing their social responsibility in their published financial statement; the Islamic banks contribute in protecting environment; and in enhancing banking services provided.

The recommendation of this research can be summarized in the following:

The necessity of the Islamic banks understanding the social responsibility accounting; establish standards the basics for measuring social cost and benefits measurement; training availability for members of their community such as universities and colleges; providing financial support to charity institutions and sport clubs to enhance their progress to combat unemployment in local community.